مجتمع

مقتل 10 أشخاص في حرائق كاليفورنيا

أعلنت الشرطة الأميركية، مساء أول من أمس، مقتل سبعة أشخاص آخرين في حرائق الغابات التي دمرت بيوتاً في شمال ولاية كاليفورنيا، ما رفع الحصيلة الإجمالية للضحايا في هذه المنطقة إلى عشرة قتلى. وقال ديريك بيل، من مكتب الشرطة: «بحزن كبير، نعلن موت سبعة أشخاص آخرين». يضيف: «حصيلة الخسائر البشرية ارتفعت بذلك إلى عشرة أشخاص في هذا الحريق المفجع». وكانت هذه المنطقة قد شهدت مقتل 86 شخصاً في حرائق هائلة في نوفمبر/ تشرين الثاني في عام 2018، وتم إجلاء نصف مليون في ولاية أوريغون. (فرانس برس)

قاضية كندية تعتذر لطلبها خلع حجاب

اعتذرت قاضية كندية من سيدة مسلمة، بعدما كانت قد رفضت قبل 5 سنوات النظر في قضيتها كونها محجبة، وذلك في إحدى المحاكم في مقاطعة كيبيك الكندية. وتعود أحداث القضية إلى 2015، حين دخلت امرأة مسلمة تدعى رانيا العالول إلى قاعة المحكمة في مدينة مونتريال في مقاطعة كيبيك، فطلبت منها القاضية إلينا مارينغو خلع حجابها قائلة إن المحكمة لا تسمح بارتداء قبعة رأس أو نظارة شمسية داخل قاعة المحكمة. وأقرت مارينغو بأنها ارتكبت خطأ حين طلبت من العالول خلع حجابها، معربة عن ندمها حيال ذلك. (الأناضول)

نداء لحماية المدارس من الاعتداءات

مع ازدياد الهجمات على المدارس والمعلّمين في مناطق النزاع، حثّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الأطراف المتحاربة في النزاعات، على التوقف الفوري عن مهاجمة المدارس والمدرسين، مؤكداً دعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس على وقف إطلاق النار عالمياً بهدف للتصدي لفيروس كورونا. وأعرب بيان رئاسي وافق عليه جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر عن «القلق البالغ إزاء الزيادة الكبيرة في الهجمات على المدارس خلال السنوات الأخيرة، ما أدى إلى حرمان أطفال من الحصول على تعليم جيد». وقالت مبعوثة الأمم المتحدة للأطفال في حالات النزاع، فيرجينيا غامبا، إن مهاجمة المدارس والمعلمين تكتيك جديد في الحرب، لا سيما في منطقة الساحل الأفريقي، وقد زاد كورونا الأمور سوءاً. أضافت إنه في منطقة الساحل، «يتم استهداف المدارس على وجه التحديد لأنها مدارس، خصوصاً إذا كانت تلبي احتياجات الفتيات». في مالي، على سبيل المثال، تعرض المعلمون للتهديد والقتل خلال العامين الماضيين، وهُدّمت منشآت تعليمية، وأحرقت مواد تعليمية، ما أدى إلى إغلاق أكثر من 1260 مدرسة حتى قبل كورونا، بحسب غامبا. وبالمثل، شهدت الأشهر الـ 12 الماضية في بوركينا فاسو هجمات متزايدة، بما في ذلك حرق مدارس وخطف معلمين، وإجبار 2500 مدرسة على الإغلاق وحرمان مئات الآلاف من الأطفال من التعليم. وقالت غامبا إنه في أماكن أخرى من العالم، خصوصاً في آسيا وأميركا اللاتينية، «نشهد أيضاً زيادة في هجمات تستهدف التعليم في مجتمعات السكان الأصليين».

(أسوشييتد برس)

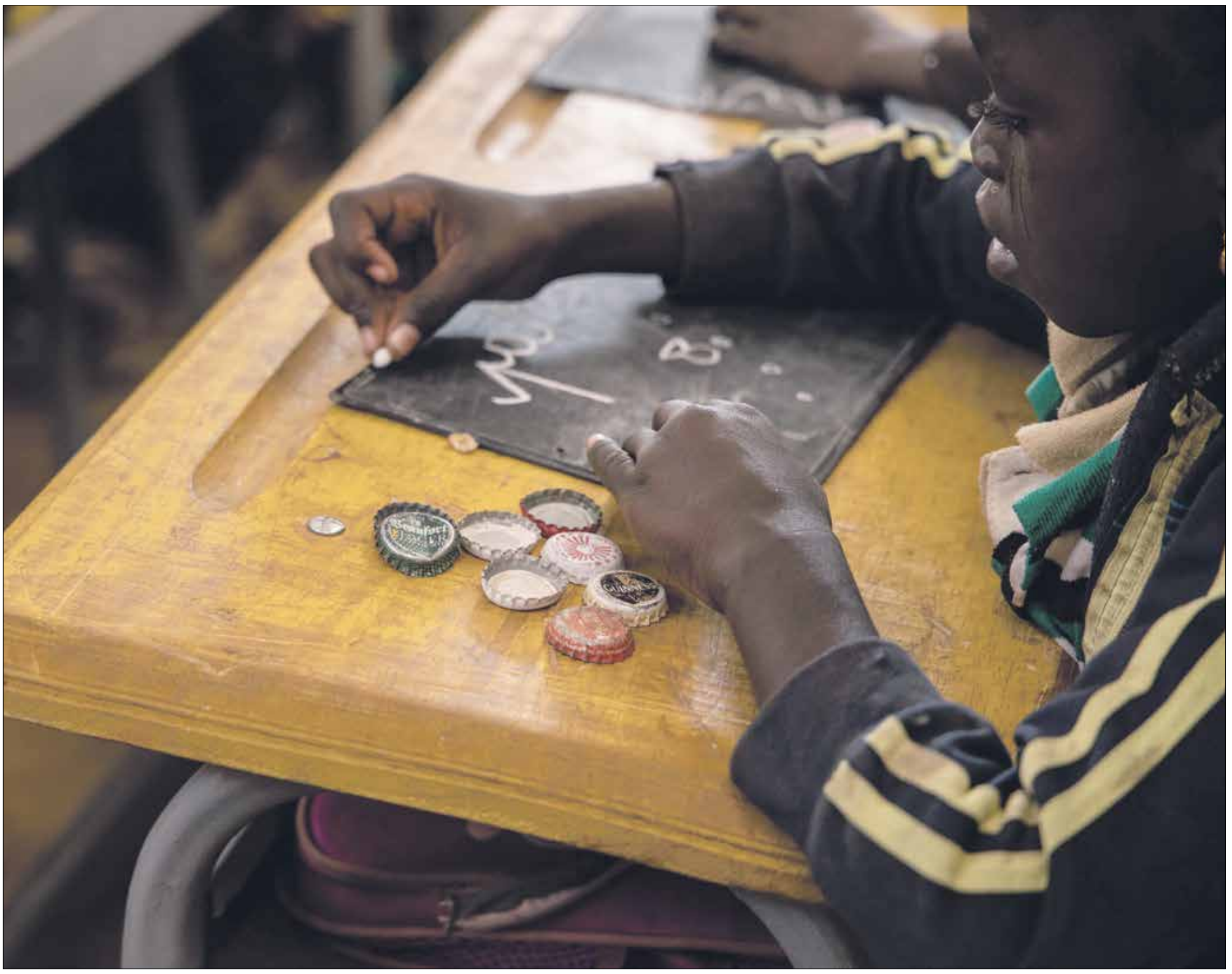

(أوليفيا دي ميسمونت/ فرانس برس)

نساء ينتحرن في باكستان

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

لا يكاد يمرّ أسبوع إلا وتشهد باكستان حوادث انتحار أبطالها نساء. ولكثرتها، أصبحت قضايا انتحار النساء أمراً روتينياً لا يلقى الاهتمام اللازم، في ظل تدخل القوى السياسية والمحاكم. ثم يطلق المسؤولون الوعود التي تبقى حبراً على ورق.

أخيراً، تناولت وسائل الإعلام والناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي قضية انتحار الطبيبة ماها علي في مدينة كراتشي، وقضية انتحار طالبة الدكتوراه في جامعة كراتشي، نادية أشرف شودري. وتبحث الحكومة المحلية في إقليم السند، جنوبي البلاد، قضية زيادة نسبة الانتحار في منطقة تهر باركر النائية والفقيرة، إذ إن معظم اللواتي يُقدمن على الانتحار، من نساء الأقلية الهندوسية، وقد شكلت الحكومة لجنة، في محاولة لمعرفة الأسباب.

قضية انتحار الطبيبة علي تزداد تعقيداً مع مرور الأيام. ومع أنه ثبت طبياً وقضائياً أنها أنهت حياتها بنفسها، إلا أن والدها بير سيد علي شاه يقول إنها أقدمت على الانتحار بسبب كيفية تعامل شاب معها يدعى محمد جنيد، الذي كان صديقها. ونشر الوالد مقطعاً صوتياً لابنته سجلته قبل إقدامها على الانتحار، أعربت فيه عن الضغوط النفسية الكبيرة التي تعانيها بسبب تعامل صديقها جنيد معها. وقالت إن الشاب جعل حياتها جحيماً، ولم تعد تنام من دون تناول مهدئات. وأكدت أنها قطعت علاقتها معه، لكنه ظل يلاحقها ويتجادل معها بين الحين والآخر. من جهته، ادعى جنيد في أثناء مثوله أمام المحكمة في كراتشي، أن والد الفتاة هو السبب في إقدام الفتاة على الانتحار، وأنه تشاجر معها قبل وفاتها، مشيراً إلى أن علاقته كانت جيدة معها، وقد قدمت له الهدايا قبل وفاتها بأيام.

ومنذ انتحارها في 19 أغسطس/ آب الماضي، وحتى اليوم، تحولت قضية علي إلى واحدة من أبرز القضايا على الصعيدين الحكومي والشعبي. وما زالت المحكمة تنظر فيها باستمرار، وقد رفضت طلب الفريق الطبي المخول بالتحقيق في القضية، تشريح جثمانها مرة أخرى.

وبالانتقال إلى قضية انتحار طالبة الدكتوراه نادية أشرف، تداولت الأخبار أن سبب انتحارها هو التحرش الجنسي الذي تعرضت له من قبل أحد أساتذتها. إلا أن والدة الضحية، وتدعى ممتاز بيكم، وشقيقها شهزاد، رفضا الاتهام الموجه إلى الأستاذ، لكنهما ما زالا في حيرة من أمرهما، خصوصاً أن أشرف كانت متفوقة وتُعدّ رسالة الدكتوراه في العلوم البيولوجية.

في هذا السياق، تقول الناشطة رباب ياسمين لـ«العربي الجديد» إن المشاكل التي تواجهها النساء في باكستان كثيرة، وأسبابها مختلفة، ومعظمها يرتبط بالأعراف المتجذرة في البلاد، إضافة إلى الاضطرابات النفسية. وتؤكد أن الطالبة نادية كانت ذكية، لكنها تعاني في الوقت نفسه من مشاكل نفسية، وكانت تتلقى العلاج. تضيف أن الأعراف السائدة تسبب مشاكل نفسية للكثير من النساء في المدن. أما في الأرياف، فالأسباب الرئيسية هي الفقر والعنف الأسري، إضافة إلى الأعراف والتقاليد المتبعة.

وأعلنت الحكومة المحلية في إقليم السند جنوبي البلاد أخيراً تشكيل لجنة لمعرفة أسباب ارتفاع أعداد حوادث الانتحار في منطقة تهر باركر النائية في الإقليم، التي دائماً ما تتصدر وسائل الإعلام نتيجة للجفاف الحاد والفقر المدقع. ومع إعلان اللجنة، أكدت الحكومة أن الأمر (حوادث الانتحار) مؤسف للغاية، لكنه موجود، ولا بد من تقصي الحقائق ومعرفة الأسباب.

ويقول رئيس اللجنة، وهو عضو في مجلس الشيوخ الباكستاني كريم خواجة، لوسائل إعلامية محلية، إن معظم النساء اللواتي أقدمن على الانتحار في منطقة تهر باركر هنّ من الأقلية الهندوسية، عازياً الأسباب إلى الفقر والعنف الأسري والديون المتراكمة والعادات الاجتماعية.

ويؤكد أن عمل اللجنة سيمتد إلى كل مناطق الإقليم بعد الانتهاء من منطقة تهر باركر، لأن ظاهرة انتحار النساء متفشية بشكل خطير. «نريد أن نضع آلية شاملة من أجل التعامل مع القضية، والوقوف في وجه تفشي هذه الظاهرة الخطيرة».

يشار إلى أن هيئة الاتصالات الباكستانية (بي تي ايه) أعلنت منع لعبة «بلاير أنونز باتل جراوندز» (بابجي) الشهيرة عبر الإنترنت بعد تسجيل تقارير عن حالات انتحار ومشاكل تتعلق بالصحة النفسية بين الشباب الصغار.

حاجة ملحّة

ترى الناشطة رباب ياسمين أن هناك حاجة ملحّة للعمل على موضوع الانتحار، وتدعو لأن تكون الحكومة هي الرائدة في هذا المجال، وتلعب كل شريحة دورها، على غرار علماء الدين والآباء والأمهات وأساتذة الجامعات والمدارس وآخرين. وما لم يحدث هذا التدخل، يمكن أن تشهد البلاد ارتفاعاً في أعداد المنتحرات.

تحقيق

يرى البعض في خطوة الحكومة المصرية إنشاء جامعات أهلية تعدياً على دور منوط قانونياً بالجمعيات ومنظمات المجتمع المدني من جهة، وكذلك خطوة باتجاه خصخصة التعليم العالي، إذ إنّ الجامعات الأهلية ستؤدي إلى إهمال الجامعات الحكومية

نحو الخصخصة

جامعات أهلية تابعة للحكومة المصرية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في مطلع سبتمبر/أيلول الجاري، وجّه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بإنشاء عشر جامعات أهلية على مستوى محافظات مصر، تتبع الجامعات الحكومية. وبالرغم من وضوح اسمها «جامعات أهلية»، فإنّ الحكومة المصرية هي التي تتحكم فيها، على أن تتولى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة المصرية بناءها. في البداية، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ تعريف الجامعة الأهلية في مصر، هي أنّها جامعة غير ربحية، رسومها أقل من الجامعة الخاصة، وتؤسسها الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، والهدف منها إنشاء جامعة غير حكومية تقدم برامج تعليمية جديدة، ومواد تعليمية متطورة تهتم بالجانب التكنولوجي والتدريس التطبيقي العملي، وفقاً للمناهج في الجامعات العالمية. لكنّ الإعلام المصري المؤيد للنظام الحاكم تغافل عن ذلك، وأشاد بتلك الخطوة باعتبارها «توسعاً في إنشاء الجامعات لاستيعاب الكثافة في الجامعات الحكومية، ولمواكبة تدريس العلوم التكنولوجية الحديثة والاختصاصات العلمية المتطورة فيها».

لكنّ مراقبين أكدوا أنّ بناء هذه الجامعات ما هو إلا خطوة أولى نحو خصخصة التعليم العالي في مصر، وسلب الجامعات الحكومية المصرية، كوادرها التدريسية وحرمانها من أساتذتها وقاماتها العلمية والبحثية، إذ إنّ من المقرر انتداب أساتذة الجامعات الحكومية للتدريس في الجامعات الأهلية، برواتب أعلى، يدفعها الطلاب من نفقات تعليمهم التي تفوق تلك التي يدفعونها في الجامعات الحكومية.

يعلّق أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مصطفى السيد، على هذه الخطوة بالقول: «نعرف الآن أنّ الحكومة تعتزم إنشاء عشر جامعات أهلية، وهذا أمر غريب. فبحسب القاموس، تعتبر الجامعات الأهلية الجامعات التي ينشئها المواطنون أو الأهالي وليست الحكومة. ما يدهش ثانياً أنّ الاجتماع الذي عُقد بحسب الصورة المنشورة اهتم أساساً بمباني هذه الجامعات التي ستتولى تنفيذها الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، ولم يتطرق إلى المسألة الأساسية في إنشاء أيّ جامعة، وهي بحسب فهمي البسيط هيئة التدريس في هذه الجامعة». يتابع السيد، منتقداً توجهات النظام في ملف التعليم العالي: «تنبهت أخيراً إلى أنّ المقصود هو أنّ الجامعات الحكومية بمواردها الهائلة هي التي ستنشئ الجامعات الأهلية، وأنّ أعضاء هيئات التدريس في تلك الجامعات هم الذين سيتولون التدريس في الجامعات الأهلية، مدفوعين برواتب أعلى تأتي من موارد جامعاتهم الحكومية ورسوم الطلاب في الجامعات الأهلية. طبعاً، هم لا يهتمون بأنّ مستوى التدريس في الجامعات الحكومية سيتدهور، لأنّ الأساتذة الذين يدرّسون فيها لن يجدوا حافزاً للاهتمام بالتدريس لأنّه يدرّ عليهم دخلاً أقلّ مقارنة بالأساتذة في الجامعات الأهلية المقترحة. وصحيح أنّ طلاب الجامعات الحكومية هم الأكثر تفوقاً وجدية، لكنّ هذا لا يهمّ الطلاب الأقلّ تفوقاً، من أبناء الطبقات الغنية، ممن لا يذهبون إلى الجامعات الحكومية لأنّهم لا يتمكنون من تحقيق شروط القبول العلمية فيها، ولا يريدون أن يختلطوا بغيرهم من الطبقات (ممن هم أفقر منهم). هل هذا منطق يقنع أحداً سوى من شاركوا في صنع مثل هذا القرار؟!».

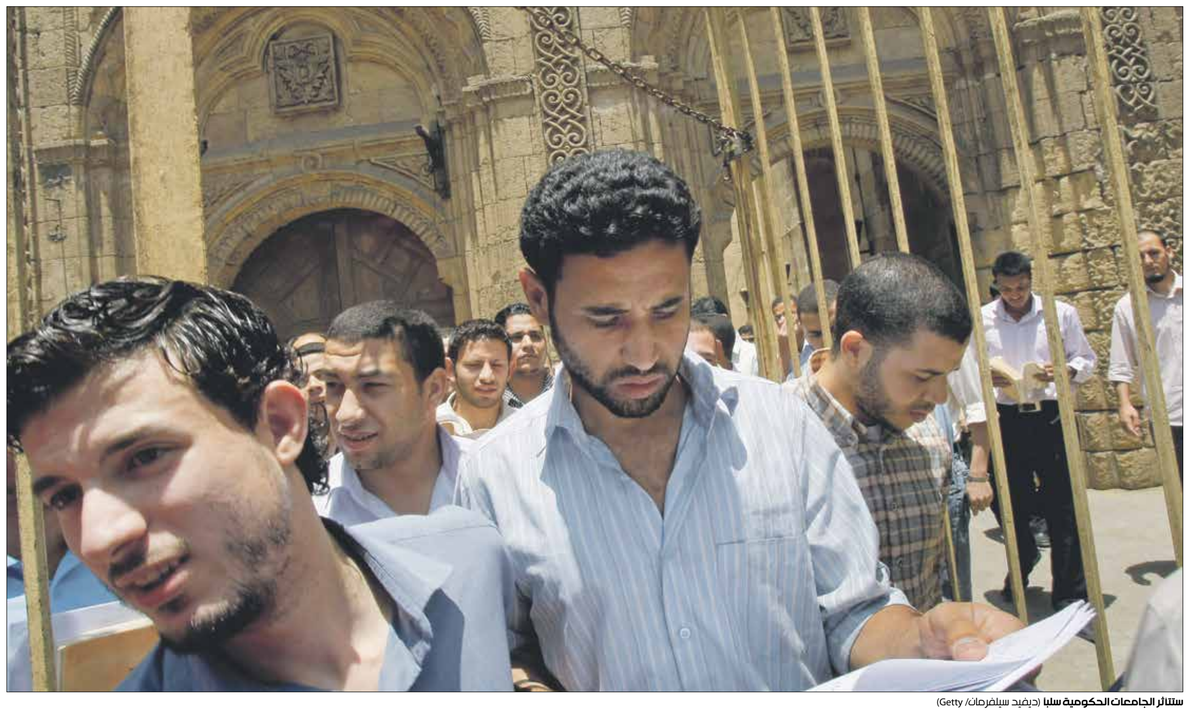
ستائر الجامعات الحكومية سابا (دبفيد سيلفرمان/ Getty)

52
هو عدد الجامعات، وتنقسم مناصفة ما بين القطاعين العام والخاص، بواقع 26 جامعة في كل منهما

قبل نحو عام، سعت الجامعات المصريّة ووزارة التعليم العالي من خلال مجلس النواب المصري، إلى استحداث قانون يسمح للجامعات الحكومية بتأسيس جامعات أهلية غير هادفة للربح، بالشراكة مع جامعات عالمية. وفي أغسطس/آب 2019، صادق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على القانون رقم 152 لسنة 2019، بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 49 لسنة 1972، بعدما أقرّه مجلس النواب (البرلمان). وينص القانون - في مادته الأولى - على أن يستبدل نصوص المواد أرقام (84، 89، 91، 137، 189) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 49 لسنة 1972، والذي تنص المادة 84 فيه على أنّه «يجوز ندب أعضاء هيئة التدريس لمدة محددة من جامعة إلى إحدى الجامعات الحكومية أو تلك التي تسهم فيها هذه الجامعات أو إلى المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي أو إلى إحدى الجامعات الأهلية الحكومية، أو القيام بوظيفة عامة أخرى، وذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على موافقة مجلس الكلية المختص وبعد أخذ رأي مجلس القسم المختص». وتضمنت تعديلات القانون أيضاً إضافة المادة رقم 189 وتنص على أن «تتولى الجامعة التصرف في أموالها وإدارتها بنفسها، ويكون لها إنشاء الجامعات الأهلية والمساهمة في إنشائها ودعمها».

في هذا الإطار، يتساءل أستاذ الهندسة المعمارية بجامعة الزقازيق الحكومية المصرية، طارق أبو ذكري، متهكماً: «10 جامعات أهلية جديدة بأعلى المعايير العالمية! نعم يمكننا إنشاء مكتبات ومعامل وحرم جامعي عالمي جميل... لكن، من أين نأتي بالأستاذ العالمي والطالب الشغوف بالمعرفة الذي سيدفع التكاليف في مناخ الحرية المطلقة في البحث العلمي؟!».

وفي تقرير لها بعنوان «جامعات بلا حريات أكاديمية»، صادر في يوليو/تموز 2020، سلطت مؤسسة حرية الفكر والتعبير - وهي منظمة مجتمع مدني مصرية - الضوء على انتهاكات حرية البحث والتدريس في الجامعات المصرية، التي برزت بشكل متزايد مع بداية عام 2013، وهو العام الذي شهد زيادة في حالات المنع أو الاعتراض على رسائل الماجستير والدكتوراه.

وأبرز التقرير كيف استخدمت السلطات المصرية عبر أجهزتها المعنية أساليب التهديد والتخويف بحق أعضاء هيئات التدريس والباحثين بالجامعات المصرية إلى أن تحوّل التدريس إلى عملية تلقين للطلاب من دون محاولة تنمية الفكر النقدي والمناقشة والتعبير الحر عن الرأي والفكر.

ومن الجامعات الأهلية التي تعمل وزارة التعليم العالي المصرية على إنشائها، هي: جامعة الجلالة، والأكاديمية العليا للعلوم، وجامعة العلمين الجديدة، وجامعة المنصورة الجديدة، وجامعة الملك سلمان، والجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، ومدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى إعادة تأهيل الجامعة الفرنسية الأهلية بمصر.

تظاهرات ضدّ الفقر في جنوب ليبيا

طرابلس ـ **العربي الجديد**

ما زالت مدن عدة في جنوب ليبيا تشهد تظاهرات انطلقت قبل ثلاثة أسابيع، تنديداً بالانهيار المعيشي الذي يواجه معظم سكان الجنوب، وسط عجز حكومي عن تخفيف معاناتهم، وبالترافق مع تفشٍ كبير لوباء كورونا. ونظم مئات من المواطنين احتجاجات في مدن سبها، أكبر مدن الجنوب، ومرزق، وغات، وقرى وواحات أخرى، أطلقوا عليها اسم «ثورة الفقراء». وتفاوتت المطالب ما بين توفير الخدمات المتصلة بالحياة، من كهرباء ووقود وسيولة نقدية، وبين إسقاط الوجوه السياسية الحاكمة في البلاد.

وفي هذا الإطار، يقول مصطفى الشريف، عضو حراك غضب فزان الأهلي، إنّ تظاهرات «ثورة الفقراء» تلقى تجاوباً كبيراً من قبل السكان، مرجحاً إمكانية أن تشهد مدن أخرى احتجاجات مماثلة في الأيام المقبلة. وبينما يعبّر الشريف في حديثه إلى «العربي الجديد» عن رغبته في اللحاق بمئات غيره ممن نزحوا إلى مدن الشمال، ما زالت ليبيا منقسمة بين حكومتين، فيما تعاني من صراع مسلح أثّر كثيراً بالجهود الدولية من أجل الدفع بحلول سلمية سياسية لبدء توحيد مؤسسات الدولة، ولا سيما الخدمية. وبينما أصدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق في طرابلس، قرارات عدة قالت إنها تخدم المواطنين، من بينها تفويضات مالية لبلديات الجنوب والغرب الليبيين لبدء تذليل الصعاب التي تواجه حياة المواطنين، ما زالت سلطات شرق البلاد تعلن عقد اجتماعات كثيفة بين مسؤوليها، لبحث إمكانية تذليل تلك الصعوبات.

ويعلّق عبد المنعم الزيداني، وهو مواطن من سبها، بالقول إنّ «شاشات التلفزيون نقلت خبراً عن وصول شحنة من غاز الطهو قوامها 500 أسطوانة في متابعة قرارات حكومة طرابلس»، واصفاً تلك القرارات بـ«المسكنات». ويتساءل: «كيف سيتقاسم الجنوب الذي يسكنه قرابة مليون نسمة 500 أسطوانة غاز؟». ويتحدث الزيداني لـ«العربي الجديد» عن معاناته اليومية بالقول إنّها «حياة كلّ مواطن في الجنوب. ليتر البنزين يباع بعشرة أضعاف سعره الرسمي، فيما يعتمد أغلب السكان على الحطب للطهو المنزلي والتدفئة في الشتاء». وعن الكهرباء يؤكد أنّها «تغيب لأيام عدة في أغلب المناطق، وأغلب السكان يستخدمون مولدات الكهرباء التي تعمل على البنزين، لكنّ ذلك فقط لتشغيل مضخات مياه الآبار، فلا نستخدمها للإنارة أو غيرها من الخدمات المنزلية». وبالرغم من أنّ صعوبة الحياة مماثلة في الشمال، فإنّ الزيداني يدرس إمكانية النزوح إلى إحدى مدن شمال البلاد واللحاق بأقارب وأصدقاء له، بسبب توافر الأعمال الخاصة، رغبةً منه في إيجاد فرص عمل لتعويض غياب السيولة النقدية في الجنوب. منذ خمسة أشهر، لم تفتح فروع البنك التجاري في سبها أبوابها أمام المواطنين، ويؤكد الزيداني أنّه تسلم مبلغ 300 دينار (220 دولاراً) فقط، وهو ثلث راتبه الشهري، منذ آخر مرة فتح فيها المصرف أبوابه بسبب الكمية الضئيلة لشحنة السيولة النقدية التي أرسلها المصرف المركزي من طرابلس.

من جانبه، يذكر الشريف أنّ «المواطنين يناشدون بتوفير مراكز الشرطة لحفظ الأمن، فالجريمة والسطو وقطع الطريق باتت مظهراً أضطررنا إلى معايشته وإلى محاولة خلق سبل للأمان منه، من بينها الاحتماء بالقبيلة أو السفر بين المدن والمناطق في جماعات وليس بشكل فردي». وبينما يذكر الشريف رواج تجارة الممنوعات كالمخدرات والسلاح وتهريب البشر في الجنوب، يتهم سلطات البلاد بتشجيعها، قائلاً: «عندما لا يجد شاب يطمح إلى تأسيس حياته أيّ منفذ أو فرصة لتحصيل رزقه، سيضطر إلى العمل مع تلك الشبكات التي يجني منها مالاً سريعاً وافراً»، مؤكداً أنّ مئات الشباب يعملون بسياراتهم الخاصة في نقل المهاجرين الأفارقة المارين عبر الحدود بشكل غير قانوني، لصالح شبكات التهريب، إلى نقاط ومناطق في وسط وشمال البلاد.

من جانبه، يقول مصطفى، وهو شاب من سكان أوباري، إنّه يعمل على سيارته الخاصة لنقل المواد الغذائية لتجار الجنوب ويتحصل على مقابل مالي مجزٍ. يوضح أنّ «التجار باتوا يتعاملون مع سائقي سيارات بعينهم لمعرفتهم بطرقات التهريب وتجاوز عصابات مسلحة تمتهن السطو»، مشيراً إلى أنّ عمله ليس تهريباً لمؤن ممنوعة، بل مطلوبة لحياة المواطنين، ويتجاوز في عمله دوريات مسلحة تقيمها عصابات السطو المنتشرة في الجنوب. هذا الوضع يسبب رفع أسعار المواد الغذائية، بحسب مصطفى، إلى ثلاثة أضعاف، ويرهق كاهل المواطن بعبء إضافي.

وبينما أعلنت نقابة الخبازين في سبها وقف العمل في المخابز «بسبب نقص الوقود والدقيق والمواد التشغيلية»، يؤكد عميد البلدية الشاوش غربال، انحيازه إلى مطالب المواطنين، مشيراً إلى أنّ البلدية أعلنت موقفها منذ أعلن المواطنون إطلاق ما عرف بـ«ثورة الفقراء» قبل أكثر من ثلاثة أسابيع. ويذكر غربال لـ«العربي الجديد» أنّ أغلب مدن الجنوب تعاني من أزمة كهرباء وصرف صحي، بالإضافة إلى خطر انتشار وباء كورونا بشكل متزايد، مشيراً إلى عجز السلطات في البلاد عن مواجهة هذه الأزمات وتوفير العلاجات المناسبة.

انتقلت عدوى الاحتجاجات من الغرب والشرق إلى الجنوب (حازم تركية/ الأناضول)

تونس تخشى زيادة التسرّب المدرسي

توقع تونس ارتفاع نسبة التسرب المدرسي هذا العام، في ظل زيادة معدلات الفقر والبطالة واستمرار تفشي كورونا

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أثار تراجع دخل الأسر في تونس وارتفاع نسبة الفقر، خصوصاً بعد تفشي جائحة كورونا، مخاوف المعنيين في القطاع التربوي من ارتفاع في نسبة التسرب المدرسي، في ظل عدم قدرة الحكومة على تلبية احتياجات العائلات وتأمين المساعدات الاجتماعية لنحو مليون أسرة. ويعد الفقر أحد الأسباب الرئيسية للتسرب المدرسي الذي يقدّر سنوياً بنحو 100 ألف تلميذ لا يملكون أية مؤهلات تسمح لهم بالانخراط في سوق العمل.

وخلال السنوات الماضية، تزايدت أعداد المتسربين لأسباب مختلفة. وتفيد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الكسو» بأن محدودية دخل الأسر وضعف السلطة السياسية يقودان إلى التسرب المدرسي. ويقول الخبير السابق في المنظمة، كمال بن يونس: «هذا العام تزداد أعداد المتسربين من المدارس»، لافتاً إلى أن هذا الخطر «يهدد كل المنطقة العربية التي ارتفعت فيها نسبة الأمية نتيجة الحروب والاستقرار السياسي». ويقول لـ«العربي الجديد»: «الانقطاع عن التعليم في تونس زاد بنسبة 20 في المائة خلال السنوات العشر الماضية بحسب الكسو، مشيراً إلى أن الإضرابات في قطاع التعليم وانخفاض عدد أيام التدريس دفعت 120 ألف تلميذ إلى التخلي عن مقاعد الدراسة في مقابل 100 ألف قبل عام 2011. يضيف أن المجتمع في تونس مهدّد، كسائر المجتمعات العربية، بتفشي الأمية والجهل. ويؤكد أهمية الالتزام الرسمي والمجتمعي بمقاومة الظاهرة المرجحة للتفاقم في ظل تداعيات كورونا الصحية والاجتماعية».

وادى كورونا إلى تعليق التعليم خلال العام الدراسي السابق قبل نحو شهرين من الموعد المحدد مسبقاً، خشية تفشي الفيروس في المؤسسات التعليمية. وهذا العام، تتزامن العودة إلى المدرسة مع ارتفاع نسبة العدوى بالفيروس، عدا عن المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الأسر التي تضررت من قرار الإغلاق وتوقف العمل. وخسر نحو 270 ألف تونسي وظائفهم. وارتفعت نسبة البطالة من 15,2 في المائة خلال الربع الأول من العام الجاري إلى 18 في المائة خلال الربع الثاني. وتقول الحكومة إنها أحصت نحو مليون عائلة فقيرة تحتاج إلى مساعدات اجتماعية لتوفير المتطلبات الحياتية الأساسية، ما يجعل أطفال هذه العائلات أكثر عرضة للتسرّب المدرسي، بحسب عاملين في القطاع التربوي. ويقدّر معدل إنفاق الأسر التونسية على تعليم أبنائها نحو 3,2 في المائة من مجموع مؤشر الاستهلاك، بحسب المعهد الوطني للإحصاء. كما يقدّر المعهد الوطني للاستهلاك الكلفة الإجمالية للمستلزمات المدرسية للتلاميذ بين سنة أولى- ابتدائي والثانوية عامة ما بين 112 ديناراً (نحو 41 دولاراً) و165 ديناراً (نحو 61 دولاراً). في المقابل، تمنح الحكومة مساعدات مالية لأبناء العائلات المنتفعة من الإعانة القارة (الثابتة) والعلاج المجاني ومحدودي الدخل لا تتجاوز الـ 50 ديناراً (18 دولاراً).

تفيد «الكسو» بأن محدودية دخل الأسر وضعف السلطة السياسية يقودان للتسرب

من جهته، يقول علي السياري، وهو معلّم في المرحلة الابتدائية، إن أبناء العائلات ذات الدخل المحدود يدفعون ثمناً باهظاً في ظل ظروفهم الاجتماعية الصعبة، مؤكداً أن التسرب المدرسي سيسجل هذا العام مستويات قياسية. يضيف لـ «العربي الجديد» أن عشرات التلاميذ الذين كان على تواصل معهم انقطعوا عن التعليم نتيجة لأوضاع عائلاتهم الاقتصادية المتردية، ما أجبرهم على العمل في سن مبكرة. يضيف أن التدخل الحكومي للحدّ من التسرب محدود نتيجة تراجع السياسات العامة المكافحة للأمية. ويلفت إلى أن التسرب لم يعد حكراً على تلاميذ الريف، بل بات يشمل أولئك القاطنين في المدن.

إلا أن وزارة التربية أعلنت تفعيلها آليات التقصي حول التسرب المدرسي هذا العام، بالتعاون مع وزارتي الشؤون الاجتماعية، والمرأة والأسرة وكبار السن، مؤكدة إصرارها على مكافحة هذه الظاهرة أكثر من أي وقت مضى في ظل زيادة عوامل الخطر التي تهدد التلاميذ. ويقول مدير عام الدراسات والتخطيط ونظم المعلومات في وزارة التربية بوزير النصيري، إن 5,2 في المائة من مجموع التلاميذ في مختلف المراحل الدراسية يغادرون المؤسسات التعليمية سنوياً، مشيراً إلى أن الوزارة تبذل جهوداً من أجل مكافحة الظاهرة التي يتوقع ارتفاع نسبتها هذا العام.

ويقول النصيري لـ«العربي الجديد» إنّ وزارة التربية ستحصي عدد المتسربين الجدد هذا العام، بعد الانتهاء من عملية التسجيل، على أن يتم تفعيل أجهزة التقصي من أجل العمل على إعادة المتسربين إلى مقاعد الدراسة خلال الأسابيع الأولى من العام الدراسي. ويقول إن 60 في المائة من التسرب المدرسي يتم بشكل طوعي نتيجة عدم قدرة الأهالي على تحمل مصاريف الدراسة، أو لأسباب نفسية تتعلق بالتلاميذ. ويلفت إلى أن الإناث أكثر تمسكاً بالتعليم في تونس، علماً أن نسبة التسرب لدى الذكور تتجاوز الـ 56 في المائة. كما يؤكد أن وزارة التربية ستبدأ هذا العام تفعيل تجربة مدرسة الفرصة الثانية (أول مكونات البرنامج التنفيذي لمشروع مكافحة الفشل والانقطاع المدرسي)، والتي ستفتح أبوابها أمام المتسربين في 15 سبتمبر/ أيلول الجاري، مرجحاً انتفاع أكثر من 1000 تلميذ منها كتجربة أولى، في انتظار تعميمها على مختلف محافظات البلاد.

فسبكة

برزت صفحات داعمة للحراك الشعبي في مدن الجنوب الليبي، الذي يحمل مطالب معيشية وحقوقية وسياسية، من أبرزها صفحة «ثورة الفقراء - سبها» التي تنقل بالصور والفيديو مشاهد يومية من النشاطات، مع بثّ كلمات للناشطين ميدانياً. وتشهد الصفحة تفاعلاً من المستخدمين، سواء ممن يدعو «بالنصر» لـ«ثورة الفقراء» أو من يهاجم الصفحة ومعها الحراك الشعبي، ويشكك في دوافعه، خصوصاً لجهة عدم مطالبته بإسقاط المجلس البلدي في سبها.

عودة إلى الدراسة في تونس (أسيت فايدي/ الأناضول)

قصة لاجئة

لم تكن نكبة 1948 سوى المقدمة للفلسطينية حسنة خضر التي أسرت في الحرب اللبنانية، كما قتل أبناؤها الأربعة

حسنة خضر

أسيرة سابقة استشهد أبناؤها الأربعة

صيدا ـ **انتصار الدنان**

«في الثامنة عشرة من عمري، تركت فلسطين، كنت في بداية شبابي، واليوم أصل إلى التسعين من عمري، هرمت وكبرت، وذهب مني الشباب وأنا في اللجوء، من بلد إلى بلد، ومن مكان إلى مكان». هذا ما تقوله الحاجة حسنة خضر من مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، في صيدا، جنوبي لبنان.

وعن ذكريات النكبة، تقول: «خرج أهلي جميعهم من فلسطين، جدتي وأمي وأبي وشقيقاي وشقيقاتي الأربع. وبينما كانت جدتي تحدثني ونحن نمشي باتجاه سورية عن قتل اليهود للفلسطينيين، كان كلّ تفكيري في الرمان المدعبل، إذ لم أكن أدرك ما ينتظرنا من خطر والم طوال العمر». الحاجة حسنة عارف خضر، من بلدة باقة الغربية، في طولكرم بفلسطين المحتلة، والتي اقتطعها الاحتلال وضمها إلى لواء حيفا المحتل، عن حياتهم في فلسطين، تقول: «لم نكن من ملاكي الأراضي أو من الأثرياء، لكننا كنا نعيش كبقية الناس عيشة نرضى بها وترضينا، ولم نكن في حاجة إلى أيّ شيء، خصوصاً أنّ الأهالي كانوا يساعدون بعضهم، على العكس مما نعيشه اليوم في لبنان، وما عشناه طوال أيام اللجوء».

لجأت العائلة إلى درعا، جنوب سورية، وهناك تزوجت حسنة، وجاءت مع زوجها للعيش في بيروت، فيما بقي أهلها في سورية، ومنهم من بقي حتى اليوم. تقول: «عمل والدي في سورية بالفأعل (حمالاً أو عاملاً يدوياً باليومية)، وكان شقيقاي أيضاً يعملان معه من أجل تأمين متطلبات الحياة. في سورية كانت حياتهم أفضل حالاً مما عشناه في لبنان، فقد تعرضنا لإذلال كبير، وحروب قضت على كثيرين منا، وانتهاكات كبيرة بحقنا، فنحن لم ننل يوماً حقوقنا كبشر». تتابع: «عندما انتقلت مع زوجي إلى لبنان، عشنا في صبرا (محلة في بيروت ملاصقة لمخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين) طوال ثلاثين عاماً، ومن بعدها انتقلت للعيش في حي صفورية بمخيم عين الحلوة. وفي لبنان، كنا كالشخص الذي يغلق على نفسه المغارة. حاولنا الذهاب إلى مصر، قلم نفلح، ثم سافرنا إلى الأردن، لكن لم نبقَ لوقت طويل وعدنا إلى بيروت، وكما عمل أبي بالفاعل، عمل زوجي لتأمين قوتنا». عن أسرتها تقول: «في زواجي عانيت الكثير، وأنجبت ثلاث بنات وأربعة أبناء، وعندما كبر أبنائي الأربعة استشهدوا... جميعهم قتلوا مظلومين. أعيش وحيدة في هذا البيت بعدما تزوجت بناتي، فيما واحدة منهن تبقى معي طوال النهار، وفي المساء تعود إلى بيتها». وتعيش الحاجة حسنة من راتب تتقاضاه من حركة فتح، إذ كانت منتسبة للحركة طوال عشر سنوات، وبعدها أحيلت إلى التقاعد. تقول: «عملت في العمل العسكري لمدة، وسجنتني الكتائب اللبنانية (حزب يميني لبناني شارك في الحرب الأهلية) مرتين، وتعرضت للتعذيب، لكنهم أفرجوا عني في النهاية».

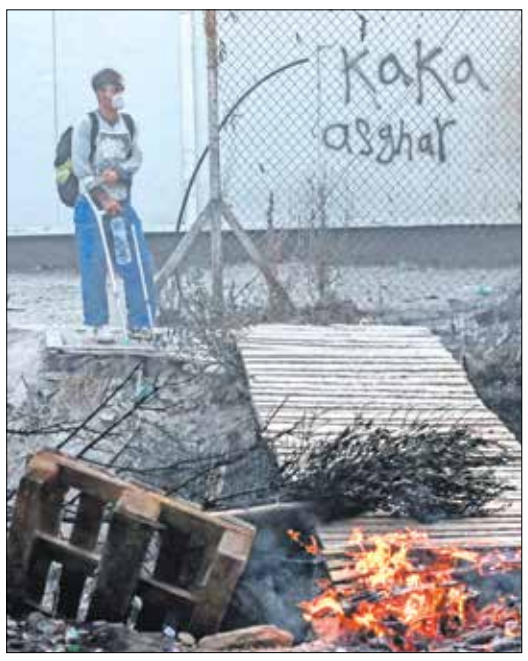

مخيم موريا
أكثر من 3500 مشرّد

قضى آلاف اللاجئين والمهاجرين ليلة ثالثة في العراء في جزيرة ليسبوس اليونانية، بعد ليلتين متتاليتين من اشتعال حرائق في مخيم موريا للاجئين في اليونان، المعروف بازدحامه الشديد. في الوقت نفسه، أعلن وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر في برلين أن عشر دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي ستستقبل نحو 400 مهاجر قاصر لا يرافقهم بالغون، وقد أجلوا من جزيرة ليسبوس اليونانية، موضحاً أن ألمانيا وفرنسا ستتكفلان بما بين مائة و150 من هؤلاء الأطفال.

وكان حريق ثان شب في مخيم موريا، أول من أمس، قد التهم كل شيء تقريباً، ما ألحق ضرراً بالجزء الأكبر مما تبقى من المخيم، بحسب ما أعلنته وزارة الهجرة اليونانية. وكانت النتيجة تشريد المزيد من المهاجرين الذين باتوا في حاجة إلى إيواء عاجل. يشار إلى أن المخيم كان قد وُضِع تحت الحجر الصحي بسبب ظهور حالات إصابة بفيروس كورونا.

ونشبت حرائق صغيرة جديدة في بقايا الخيام المقامة خارج المخيم، وزادت من لهيبها الرياح الشديدة. وتسبب هذا الحريق في تشريد نحو 3500 شخص، من بين ما يزيد على 12500 شخص يعيشون في مخيم موريا وحوله. ونقلت السلطات اليونانية الخيام جواً. ونقل أكثر من 400 طفل ومراهق غير مصحوبين بذويهم جواً إلى البر الرئيسي، لإيوائهم في مرافق أخرى في وقت متأخر أول من أمس.

(أسوشييتد برس، فرانس برس)
(الصور: الأناضول، فرانس برس)